



مركز البيان للدراسات والتخطيط  
Al-Bayan Center for Planning and Studies

# المسألة السياسية في صنع السياسة

روح اله اسلامى



سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

## عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلّ، غيرُ ربحيٍّ، مقرّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليل مستقلّ، وإيجاد حلول عمليّة جليّة لقضايا معقدة تهمّ الحقلين السياسي والأكاديمي.

**ترجمة: مصعب محمد التميمي**

**حقوق النشر محفوظة © 2019**

**[www.bayancenter.org](http://www.bayancenter.org)**

**[info@bayancenter.org](mailto:info@bayancenter.org)**

## المسألة السياسية في صنع السياسة

روح اله اسلامى \*

لا يملك كبار المسؤولين متسعاً من الوقت لتصميم السياسات وتنفيذها وتقييمها، ويضطرون دائماً إلى اختيار الخيارات السياسية التي تتكرر باستمرار، وهي الخيارات الخاطئة وغير الفعالة التي يتم اتخاذها في صنع السياسات.

إن هذا الوضع يؤدي إلى عدم وضع مؤشرات التنمية في الوضع المناسب لها، فالدولة - البلد تعني الحكومة وهي التي تحكم السكان (المجتمع) وجغرافياً الوطن، وتشمل الحكومة مؤسسات السلطة التي يجب أن تضع سياسات بشأن قضايا الحكم: العامة، الوطنية، الدولية والهيكلية السياسية للدولة. مما هو واضح و شاهد للعيان هو تعطيل دور الحكومة في تحديد السياسة واتخاذها لقرارات خاصة ومفاجئة ومهنية وأحياناً محلية لا علاقة لها بالسياسة، فالسياسة ذات أمر سيادي و عام و وطني وذات توجه هيكلي، وإلا فإن الحكومة ستتجه نحو صنع السياسات الخاصة والموجهة لصالح المؤسسات الريادية بدلاً من صنع السياسة العامة للدولة.

**1- السيادة أو الحيابة:** تنظر الحكومات في مسألة السيادة وتضع خطة لها، فينظم المواطنون الحياة الاجتماعية بعقلانية، ولكن أحياناً يعطل عدد من (الأشرار) قواعد النظام الاجتماعي. فيجتمع المواطنون لانتخاب السياسيين وتشكيل المؤسسات الحكومية للقيام بأعمال السيادة في الحكومة. ومن واجب الحكومة هنا شن الحرب والسلام والعلاقات الدولية والدبلوماسية و بناء فرص التجارة الدولية والتعليم الحديث والتكنولوجيا، فتقع مسؤولية التشريع وصنع السياسة الكلية

\* أستاذ العلوم السياسية في جامعة فردوسي مشهد.

للبلد والتنظيم والرقابة على عاتق الحكومة، في حين إذا وضعت الحكومة مكانها في مكان القطاع الخاص والمواطنين، فلن تفعل شيئاً للدولة وسيادتها وستشارك في تمسك المشاريع الخاصة فقط، الشراء والبيع، والربح، والتسعير، والإنتاج، والتوزيع هي مسؤولية القطاع الخاص، وتدخل الحكومة في هذه الأمور يعدّ مسألة ريادة أعمال (حياة) لا سيادة.

**2- عام أو خاص:** إن من واجب الحكومة أن تصنع السياسة في المنافع العامة، الهواء النظيف للبيئة، المياه وأراضي الوطن، الأمن والتعليم والصحة تعتبر المنافع العامة، وإذا تخلت عنها الحكومة سيؤدي ذلك إلى تكوين احتكارات ومناهضة توحيد الأراضي، وعدم إمكانية الوصول إلى المنافع العامة فتنحصر بيد المواطنين. ومن واجب الحكومة أن تضع سياسة في الشؤون العامة، لكن في بعض الأحيان تدخل الحكومات المجال الخاص والمسائل المتعلقة بالأسرة والسوق مثلاً، والتي هي بطبيعتها موجهة للمواطنين، بسبب عدم الإلمام، أو جني الأرباح، أو الحفاظ على المؤسسات المتدخلة، أو التوسع الأيديولوجي. وحينما تدخل الحكومة المجال الخاص وتفسر الحياة الكاملة للمواطنين بطريقة ماركسية ونقدية، فإنها تتجه نحو الشمولية وتوسيع السلطة في جميع مناحي الحياة، لذا فإن الفساد والريعية وتدمير رأس المال العام للبلاد وتدمير المنافسة هي نتيجة لهذا النهج (التدخل بالخاص وعدم صنع سياسة عامة).

**3- وطنية أو محلية:** يجب على الحكومة أن تضع القضية الوطنية على جدول الأعمال، حيث تزدهر الإرادة الوطنية للبلاد من خلال البرلمان والسلطة التنفيذية والقضائية، وأي تحرك شعبي وتعطيل الترتيبات والتسلسلات الهرمية للحكومة لإرضاء المواطنين لن يؤدي إلا إلى إضعاف الإرادة الوطنية. فالقومية تعني الحفاظ على المصلحة العامة في الداخل والسعي وراء المصالح الوطنية في الخارج، ويجب أن يتصرف السياسيون برؤية كلية ووطنية، بغض النظر عن التوجهات العرقية أو الطائفية، مع التمثيلات المضللة سيتم التأثير على مستويات صنع السياسات المحلية وأحياناً العائلية

والطائفية، و سوف يتم تحدي الكفاءة المتأصلة في الحكومة، فيتمثل ناتج السياسة الوطنية في زيادة سلطة الحكومة، وناتج السياسة المحلية يتمثل في إضعاف التسلسل الهرمي وإدخال المتغيرات المحلية التي تخلق حالة من عدم اليقين وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي.

**4- الهيكل أو الوسيط:** يتوجب على الحكومة صنع سياسة للبلد على أساس العلوم العالمية والتجارب التي تم اختبارها، مهما كانت نافذة المعرفة والوعي الدوليين، حيث يمكن استخدام التقدم التكنولوجي لتفعيل نوافذ الفرص مثل الاستفادة من شباب المجتمع، ومع تحرك نهج السياسات نحو بناء البنية التحتية، يمكن أن تخلق فرصًا متكافئة للمواطنين؛ ولكن أياً كان ما هو فردي أو محلي بدون أساس وخبرة، فإنه يسبب في معاناة البلد و في إخفاقات سياسية متكررة. فالهياكل دائمة وأنها تمكن الوسطاء ليكونوا فعالين، ولكن مهما كانت عملية صنع السياسات المحلية والبدئية على أساس التوقعات المتزايدة للوسطاء، فإنها تفسح المجال لعدم الكفاءة. صنع السياسات العامة والسيادية والهيكلية والوطنية هي من واجبات المسؤولين الحكوميين، وكلما ابتعدوا عن هذه الوظائف (وضائف صنع السياسة)، زاد تكرار أخطاء الماضي.

المقال باللغة الفارسية: <https://cutt.us/jOjoV>